

رغم التهديد باستعمال قانون الطوارئ ومنع الاضرابات من قبل الحكومة ، ان هذه الاضرابات دليل على ازدياد الصراع الطبقي داخل اسرائيل وعدم قبول عدد متزايد من العمال لسيطرة الهستدروت على القرارات التي يتخذونها ، ان فترة النمو التي شهدتها اسرائيل لم تنقذها من المشاكل الخطيرة التي تواجهها بل بالعكس فان الصراع الطبقي قد ازداد كما ازدادت التناقضات الاجتماعية نتيجة زيادة الضرائب وزيادة ميزانية التسلح وتخفيض الليرة مرتين الاولى في ٦٧ والثانية في ١٩٧١ حتى لقد انخفض سعر الليرة من ٤ دولارات واربعة سنتات في ١٩٤٨ الى ٢٨ سنتا امريكي في الوقت الحاضر ومع ذلك فان التضخم ما زال مستمرا بلا قيود (٤٧)، لقد ازداد دين اسرائيل حتى بلغ سنة ١٩٧٠ حوالي ٣٥ بليون دولار (٤٨)، وبلغت تكاليف ادارة المناطق المحتلة ومقاتلة الفدائيين اكثر من ٣ ملايين دولار في اليوم وتضاعفت الميزانية العسكرية اربع مرات سنة ١٩٦٧ اذ بلغت ١٣ بليون دولار عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ أي ما يوازي أكثر من ربع الناتج القومي كله لتلك السنة (٤٩)، من كل ما تقدم فان في الامكان الخروج ببعض الاستنتاجات للميزات الرئيسية لشكل النزاع داخل اسرائيل وارتباطه بالصراع الجاري في المنطقة ، وشكل الاقتصاد الاسرائيلي وارتباطه بهذا النزاع ، ويمكن تلخيص هذه النقاط كما يلي : -

١ - ان الاقتصاد الاسرائيلي لا تحركه العوامل الايديولوجية فحسب كما كانت الحالة في السابق بل ان العوامل الاقتصادية وعوامل الربح بدأت بالظهور وبالتأثير على العوامل الايديولوجية للطبقة الحاكمة الاسرائيلية ، كما ان دوافع الربح وتأثيرها على سياسة الدولة آخذة بالتوسع كلما ازداد نمو القطاع الخاص .

٢ - ان القطاع العام لم يعد يلعب نفس الدور الذي لعبه في الخمسينات حينما كان يسيطر على الاقتصاد الاسرائيلي فقد اصبح الان مجرد مساعد لزيادة الاستثمارات الاجنبية في القطاع الخاص ، ولكن ذلك لا يعني بان دور البيروقراطية العمالية سينتهي في المستقبل ، اذ ان هذه البيروقراطية لا تزال تسيطر على سياسة الدولة الاسرائيلية لانها تضع يدها على اجزى المؤسسات في البلد كالهستدروت ، الا ان توسع القطاع الخاص سيمكثه من التحكم مستقبلا في الحياة الاقتصادية وهذه العملية ستترك اثرها على الوضع الاقتصادي والسياسي لاسرائيل ، ان اسرائيل تندفع اكثر فاكثرا نحو بناء رأسمالية امبريالية في الشرق الاوسط تدفعها عوامل الربح والعوامل الاقتصادية والتي ستتحكم في المدى البعيد في القرارات السياسية للدولة .

٣ - ان هذه السمات تتوضح حينما نرى تنازل البيروقراطية العمالية عن تعنتها بعدم تشغيل اليد العاملة العربية التي تبلغ ٥٠ الف نسمة في الارض المحتلة بعدد ١٩٦٧ (٥٠)، وسيزداد هذا العدد في المستقبل .

٤ - ان تشغيل اليد العاملة العربية في اسرائيل يخدم تماما السياسة الاقتصادية لاسرائيل هؤلاء يشكلون يدا عاملة رخيصة كما انهم يعملون في اشد الاعمال صعوبة بينما تترك الاعمال الفنية للعمال الاسرائيليين ، كما ان كثير من هؤلاء العمال هم ممن يملكون ارضا في الضفة الغربية ونتيجة لاغراء العمل داخل اسرائيل فانهم يتركسون اراضيهم مما يؤثر على اقتصاد الضفة الغربية ويسهل على اسرائيل شراء هذه الاراضي علاوة على ان اسرائيل تفكر بالناحية السياسية لتشغيل هؤلاء العمال العرب اذ انها تعتقد بان تشغيلهم سيرفع من مستوى معيشتهم ولن يجعلهم احتياطيا للمقاومة وسيكون من السهل على اسرائيل عزل المقاومة عنهم ، اذ تدعي بعض الصحف الاسرائيلية بان مستوى البطالة في الضفة الغربية (عام ١٩٧١) اصبح اقل من ٣٪